



مدونة المناهج السعودية

<https://eduschool40.blog>

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مادة : مبادئ الاقتصاد الكلي ( قصد 102 )  
ظلل الحرف (أ) اذا كانت الاجابة صحيحة والحرف (ب) اذا كانت الاجابة خاطئة  
زمن الاختبار : ساعة ونصف  
نموذج (أ)

اصلاح الفني منزله ليس من الخدمات التي تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي

البطالة الدورية تتكرر دوريا مع التقلبات الاقتصادية

استقرار المستوى العام للأسعار هو أحد أهداف السياسة المالية والنقدية

تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى زيادة مضاعف الائتمان

إعانة البطالة (حافز) جزء من الدخل القومي للدولة

تخفيض الانفاق الحكومي بمقدار أكبر من تخفيض الضرائب يخفض الطلب الكلي

بيع البنك المركزي للسندات يخفض حجم السيولة النقدية للأفراد

انخفاض الميل الحدي للاادخار يعني زيادة مضاعف الانفاق الحكومي

يزيد عرض النقود عند زيادة سعر إعادة الخصم

الدخل الفردي النقدي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد شراؤها

عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فالدخل المتحقق هو الدخل التوازني

العلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية لدخول الافراد

على الحكومة استخدام سياسة مالية انكماشية لعلاج الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة التضخمية اذا كان الدخل التوازني أقل من الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل

سعر إعادة الخصم أحد أدوات السياسة المالية

من فروض النظرية الكلاسيكية : سيادة المنافسة الكاملة وأن الاجور غير مرنة

الميل الحدي للاستهلاك هو التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل بوحدة واحدة

يرى الكلاسيكيون عدم حدوث نقص في الطلب الفعال لأن العرض يخلق الطلب عليه

الناتج القومي الاجمالي لدولة يعكس مستوى رفاهية أفرادها

التضخم يحدث خلافا في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

(21) يزيد الناتج القومي عند زيادة :





ج إجمالي المدفوعات التحويلية  
د صافي المدفوعات التحويلية

الصادرات

الواردات

(22) إحدى الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية افترضها :

أ أن سوق العمل جزء وبالتالي يحدث التوازن تلقائياً فيه ج وجود حد أدنى لسعر الفائدة أعلى من سعر التوازن  
ب وجود حد أدنى للأجور أعلى من الأجر التوازني د وجود حد أعلى للأجور أدنى من أجر التوازن

(23) إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي :

أ 0.5  
ب 4  
ج 0.75  
د 25%

(24) تعبر القيمة المضافة لمؤسسة ما عن قيمة مبيعاتها الإجمالية :

أ مضافاً إليها صافي الربح ج مضافاً إليها قيمة مشترياتها  
ب مضافاً إليها إجمالي الربح د مطروحاً منها قيمة مشترياتها

(25) البطالة الاختيارية هي :

أ عدم قدرة الفرد على العمل ج عدم وجود فرصة عمل بالأجر السائد  
ب عدم رغبة الفرد في العمل بالأجر السائد د كل ما سبق غير صحيح

(26) يزيد الدخل القومي التوازني عند زيادة :

أ الاستثمار  
ب الادخار ج الضرائب على الدخل الشخصي  
د المدفوعات التحويلية

(27) يزيد الطلب الكلي عند :

أ انخفاض الاستهلاك ج انخفاض الاستثمار  
ب زيادة الاستثمار د زيادة الادخار

(28) مضاعف الاستثمار يقيس معدل التغير في :

أ الدخل القومي للتغير في الاستثمار ج الاستهلاك للتغير في الاستثمار  
ب الاستثمار للتغير في الدخل القومي د الاستثمار للتغير في الناتج القومي

(29) القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً خلال سنة هو تعريف :

أ الدخل القومي ج الانفاق القومي  
ب الناتج القومي د صافي الدخل

(30) الدخل القومي عبارة عن الناتج القومي الصافي مطروحاً منه :

أ الضرائب المباشرة ج صافي الاستثمار  
ب الضرائب غير المباشرة د إجمالي الاستثمار

(31) أهمية معرفة الدخل الفردي الحقيقي تنبع من الرغبة في التعرف على :

أ عدالة توزيع الدخل ج مستوى الدخل القومي  
ب مستوى معيشة الفرد د كل ما سبق

(33) إذا كان الادخار أكبر من الاستثمار فالنظرية الكلاسيكية تتوقع :

أ ارتفاع سعر الفائدة

ب ارتفاع التكلفة الحدية

ج انخفاض سعر الفائدة

د انخفاض التكلفة الحدية

(33) إذا كان الاستهلاك المستقل ( الحد الأدنى في الاستهلاك ) 50 مليون ريال والميل الحدي للاستهلاك 0.8 والاستثمار 100 مليون فالدخل التوازني هو :

أ 640 مليون ريال

ب 750 مليون ريال

ج 700 مليون ريال

د 500 مليون ريال

(34) إذا كانت دالة الاستهلاك هي :  $0.75 + 50$  د ، فدالة الادخار هي :

أ  $0.75 + 50$  د

ب  $0.25 + 50$  د

ج  $0.25 + 50$  د

د  $0.75 + 50$  د

(35) لعلاج التضخم يجب :

أ زيادة ضريبة الدخل

ب تخفيض ضريبة الدخل

ج زيادة الانفاق الحكومي

د تخفيض الضرائب غير المباشرة

(36) للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الميزانية العامة للدولة يسمى :

أ سياسة مالية

ب سياسة الميزانية العامة

ج سياسة نقدية

د سياسة اقتصادية

(37) للتأثير على النشاط الاقتصادي فإن الانفاق الحكومي يعتبر :

أ من أدوات السياسة النقدية

ب الاجابتان أ و ب

ج من أدوات السياسة المالية

د كل ما سبق غير صحيح

(38) يمكن للسياسة المالية التأثير على الطلب الكلي من خلال :

أ التأثير في عرض النقود من خلال نسبة

الاحتياطي القانوني

ب التأثير في الاحتياطي من العملات الاجنبية

ج تغيير المستوى العام للأسعار

د فرض الضرائب او تخفيضها

(39) إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ 25% فإن مضاعف الائتمان سيكون

أ 25

ب 5

ج 4

د كل ما سبق غير صحيح

(40) البطالة الإجبارية هي :

أ عدم قدرة الفرد على العمل

ب عدم رغبة الفرد في العمل بالأجر السائد

ج عدم وجود فرصة عمل بالأجر السائد

د كل ما سبق غير صحيح

